كلية : الاداب

القسم او الفرع : اللغة الانكليزي

المرحلة: الاولى

أستاذ المادة : أ.د. عبدالرزاق حسين صالح

اسم المادة باللغة العربية : حقوق الانسان

اسم المادة باللغة الإنكليزية : human rights

اسم المحاضرة الثالثة باللغة العربية: مصادر حقوق الانسان

اسم المحاضرة الثانية باللغة الإنكليزية: human rights sources

مصادر حقوق الانسان

أولاً: المصدر الدولي.

ثانياً: المصدر الوطني.

ثالثاً: المصدر الديني.

أولاً: المصدر الدولي.

يعتبر المصدر الدولي أغزر المصادر لحقوق الإنسان، ومنذُ عام ١٩٤٥ أصبح الإنسان محل اهتمام متزايد من المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية، ولم يعد التعامل مع الفرد مسألة تدخل في الاختصاصات المطلقة للحكومات كما كان الحال قبل الحرب العالمية الثانية.

فقبل تلك الحرب كانت كل حكومة تعتبر معاملة مواطنيها من صميم سلطاتها الداخلي ولا شأن للحكومات الاخرى أو المنظمات الدولية بذلك.

وكانت هناك بعد هذه الحرب مواثيق دولية ملزمة أن تتناول كل أو معظم حقوق الإنسان دون أن ترتكز على حق محدد.

ويأتي في مقدمة هذه المواثيق:-

١- ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.
٢- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦.
٣- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

فقد تضمنت هذه المواثيق الدولية الثلاثة حقوق الإنسان الاساسية بما يجعلها نموذجاً لمدونة عالمية للحقوق الإنسانية.

ثانياً: المصدر الوطني

أن المصدر الوطني لحقوق الإنسان مصدر هام، إذ له الأولوية على المصدر الدولي في مسار الحماية الوطنية لحقوق الإنسان.

فعند حدوث انتهاك للحقوق الإنسانية يتجه الضحية أو محامية بالبحث عن وسائل الحماية في القانون الداخلي الذي يمثل خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان، وسواء أكان هذا القانون دستوراً أو تشريعاً أو عرفاً ملزماً فإنه هو القانون الواجب التطبيق اولاً قبل اللجوء إلى إي مصدر دولي لحماية حقوق الإنسان.

وهذا ما تشترطه المواثيق والقرارات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، إذ تتطلب من الدولة أو الفرد الذي يشكو الاعتداء على الحقوق الإنسانية اللجوء اولاً إلى وسائل الدفاع المحلية واستنفاذها قبل اللجوء إلى وسائل الدفاع الدولية.

ثالثاً- المصدر الديني

وإذا كانت حركة حقوق الإنسان قد نشطت في إعقاب الحرب العالمية الثانية وتوجت بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول عام ١٩٤٨، ثم بالعدد الوفير من الوثائق الدولية التي أشير اليها (المصدر الدولي) فإن المصدر الديني لحقوق الإنسان ممثلاً في الشريعة الإسلامية قد أقر هذه الحقوق منذ اربعة عشر قرناً.

أن اخر ما امُلت فيه الإنسانية من قواعد وضمانات لكرامة الجنس البشري كان من أبجديات الإسلام، وأن أعلان الأمم المتحدة عن حقوق الانسان تردد عادي للوصايا النبيلة التي تلقاها المسلمون عن الإنسان الكبير والرسول الخاتم محمد بن عبدالله (صلى الله عليه وسلم). وقد ورد في مدخل الوثيقة الإسلامية أو البيان الإسلامي العالم لحقوق الإنسان والصادر في باريس يوم ١٩ سبتمبر عام ١٩٨١ ما يلي:-

نحن معشر المسلمين – على اختلاف شعوبنا وأقطارنا – وانطلاقا من رؤيتنا الصحيحة في ضوء كتابنا المجيد ... لوضع الإنسان في الكون، وللغاية من أيجاده، وللحكمة من خلقه.

نعلن نحن معشر المسلمين، حملة لواء الدعوة إلى الله هذا البيان باسم الإسلام، عن حقوق الإنسان، مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

وهي – بهذا الوضع – حقوق أبدية، لا تقبل حذفاً، ولا تعديلاً، ولا نسخاً ولا تعطيلاً. إنها حقوق شرعها الخالق – سبحانه - فليس من حق بشر - كائنا من كان- أن يعطلها أو يعتدي عليها، ولا تسقط حصانتها الذاتية لا بإرادة الفرد تنازلاً عنها، ولا بإرادة المجتمع ممثلاً فيما يقيمه من مؤسسات أياً كانت طبيعتها، وكيفما كانت السلطات التي تخولها. إن إقرار هذه الحقوق هو المدخل الصحيح لإقامة مجتمع إسلامي حقيقي.

١- مجتمع: المساواة فيه اساس التمتع بالحقوق، والتكلف بالواجبات .. مساواة تنبع من وحدة الاصل الانساني المشترك {يا ايها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى}[١].

٢- مجتمع: الناس جميعاً فيه سواء، لا امتياز ولا تميز بين فرد وفرد، على اساس من أصل أو عنصر، أو جنس، أو لون أو لغة، أو دين.

---

[١]. سورة الحجر ١٣

٣- مجتمع: حرية الإنسان فيه مرادفة لمعنى حياته سواء يولد بها ويحقق ذاته في ظلها، امنا من الكبت، والقهر، والاذلال، والاستعباد.

٤- مجتمع: يرى في الأسرة نواة المجتمع ويحوطها بحمايته وتكريمه، ويهيئ لها كل أسباب الاستقرار والتقدم.

٥- مجتمع: تساوى فيه الحاكم والرعية أمام شريعة من وضع الخالق - سبحانه وتعالى- دون امتياز او تميز.

٦- مجتمع: السلطة فيه امانة، توضع في عنق الحاكم، ليحقق ما رسمته الشريعة من غايات، وبالنهج الذي وضعته لتحقق هذه الغايات.

٧- مجتمع: يؤمن كل فرد فيه أن الله - وحده- هو مالك الكون كله، وان كل ما فيه مسخر لخلق الله جميعاً، عطاء من فضله، دون استحقاق سابق لاحد، ومن حق كل انسان أن ينال نصيباً عادلاً من هذا العطاء الالهي {وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ}[٢].

٨- مجتمع: تقرر فيه السياسات التي تنظم شؤون الامة، وتمارس السلطات التي تطبقها وتنفذها "بالشورى". {وأمرهم شورى بينهم}[٣].

٩- مجتمع: تتوافر فيه الفرص المتكافئة ليتحمل كل فرد فيه من المسؤوليات بحسب قدرته وكفائتة. وتتم محاسبته عليها دنيوياً أمام أمته وآخروياً أمام خالقه "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته".

١٠- مجتمع: يقف فيه الحاكم والمحكوم على قدم المساواة أمام القضاء، حتى في إجراءات التقاضي.

١١- مجتمع: كل فرد فيه هو ضمير مجتمعه، ومن حقه أن يقيم الدعوى ضد أي أنسان يرتكب جرمه في حق المجتمع، وله أن طلب المساندة من غيره... وعلى الاخرين أن ينصروه ولا يخذلوه في قضيته العادلة.

١٢- مجتمع: يرفض كل الوان الطغيان، وضمن لكل فرد فيه: الامن والحرية والكرامة، والعدالة، بالتزام ما قررته شريعة الله للإنسان من حقوق، والعمل تطبيقها، والسهر على حراستها، تلك الحقوق التي يعلنها للعالم.

---

[٢]. سورة الجاثية ١٣.

[٣]. سورة الشورى ٣٨.